الشيخ الزنجاني والوحدة الإسلامية

عن الله تعالى في كلّ زمان; لكي لا يتوجّه نقض الغرض المستحيل على الحكيم سبحانه وتعالى. والشيعة مع اعتقادها بالإمامة تعتقد أنّ كلّ من اعتقد بالتوحيد والنبوّة والمعاد، وعمل بالفرائض وترك المنهيّات فهو مسلم، ولا فارق بينه وبين الشيعي في الإسلام وتعاليمه. ولايزيد عليه الشيعي إلاّ في أجر الآخرة. وكذلك يجب أن يعتقد أهل السنّة أيضاً بأنّ كلّ من آمن بكلّ ما جاء به النبي محمد (صلى الله عليه وآله) والقرآن الكريم من الأُصول والفروع وعمل بها فهو مسلم وإن لم يعتقد بخلافة الخلفاء المنتخبين التي لم تحدث إلاّ بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله)، وانقطاع الوحي، ولم تكن معروفة بين المسلمين كلّهم في حياته (صلى الله عليه وآله). ثم قال: أمّا وإنّ الخلافة منحلّة، والإمام غائب، وما يعود إلى درجات الآخرة، فحكمه إلى الله مالك يوم الدين، وما يعود إلى الشؤون الدنيوية والاجتماعية فمنصّته شاغرة لا مندوح فيه من أن يقوم به علماء المسلمين والأمّة الإسلامية، ولا يجوز إهمالها. وإنّي اُصرّح بأنّ الفوارق القائمة على شكل الصبغة الدينية كانت ولا تزال مبعثها التحزّب، والسياسة وحبّ الرئاسة. وقال: إنّ هذه الفوارق يجب أن تُزال وتمحى، ليتمّ بناء الوحدة الإسلامية. وقال: إنّ الشيعة يقولون: بأنّ باب الاجتهاد لايزال مفتوحاً أمام المجتهدين المتخصّصين في الفقه الإسلامي، ولايستند المجتهد الشيعي إلى هوى نفسه، بل يستنبط الأحكام الشرعية من محكمات القرآن، وصحاح الحديث والسنّة، ومن الإجماع والعقل باعتبارهما يرجعان إلى الكتاب والسنّة. بينما يقول أهل السنّة: إنّ هذا الباب مقفل، والأدلّة عند أهل الرأي منهم هي القرآن الكريم والحديث والإجماع. ويقولون: إنّ القياس مظهر لا مثبت، أي: أنّه يكشف عن وجود دليل يشمله. واستطرد الإمام في هذا إلى القول بأنّه قبل أن يجيئ مصر كان يظنّ أنّ الفارق عظيم بين الرأيين لتمسّك كلّ فريق برأيه، ولكنّه وجد في مصر غير ذلك منذ اجتمع